

الفصل الثالث

العولمة

لقد غيرت العولمة والتقدم التكنولوجي طريقة تنظيم الأعمال والحكومات والمجتمعات. ويعتبر نموذج الأعمال الجديد من القوى الدافعة وراء هذه التغيرات. نموذج الأعمال الجديد هذا يعد فلسفة للتنظيم البشري تعتمد على العمل الجماعي وحفز الأفراد وتقليل الفاقد بما في ذلك تكلفة عدم الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية وبناء البنية الأساسية اللازمة لخلق المعرفة. أن الفروق في التصنيف بين نموذج الأعمال القديم والجديد قد تكون فروق زائفة ولكن المهم هنا هو أن تقوم المعايير المحاسبية الدولية بجعل العلاقات التحالفات الاستراتيجية في الشركات أكثر شفافية.

ان أسلوب استجابة الدول النامية للقوى الراهنة الدافعة للعولمة سيكون لها أثر رئيسي على مستوى المعيشة ومعدلات النمو ونوعية الحياة وعمليات التنمية في تلك الدول في العقود القادمة. أن تطبيق نموذج الأعمال الجديد سيقابل في الدول النامية التي تفتقر الى مؤسسات راسخة مقاومة أقل من الدول المتقدمة ذات المؤسسات الأكثر تطوراً ورسوخاً.

وبالطبع سيكون من الصعب تبني نموذج الأعمال الجديد في الدول التي تتسم بجمود هياكل إدارة الشركات وجمود الهياكل السياسية وتنتشر تلك الهياكل بشكل اساسي في المجتمعات التي تشيع فيها الصراعات او التوترات. ونتيجة لذلك ستتخلف تلك الدول عن ملاحقة تلك الموجة من موجات العولمة بدرجة أكبر من تخلفها عن ملاحقة أمواج العولمة السابقة. وهناك بعض الدول النامية التي تتسم بالمرونة والتي يمكنها التكيف بشكل سريع ولكنها قد تواجه صعوبات في وضع الأطر المؤسسية اللازمة لهذا التغيير. ولا نستطيع الفصل إذا كان تطبيق نموذج الأعمال الجديد سيؤدي الى استفادة أم خسارة الدول النامية حيث يعتمد ذلك بشكل كبير على كيفية استجابة حكومات تلك الدول.

يتمثل اتجاه التغيير في المستقبل في مرونة الإنتاج ومرونة الهياكل التنظيمية ولذلك يجب على كثير من الدول النامية الاستمرار في تحسين نوعية النظم التعليمية وهياكل البنية الأساسية وبشكل خاص الاتصالات والنقل حيث يساعد ذلك في تمكينها من المنافسة بشكل أكثر كفاءة في الأسواق المحلية والإقليمية بل وبالنسبة لبعض الصناعات في الأسواق العالمية. الاستنتاج: يمكن القول ببساطة إننا في حاجة في مزيد من الشفافية والمساءلة. ففي الواقع يحتاج إطار المساءلة العالمي الى جهود كبيرة من جميع الأطراف. أن الازدهار في القرن الواحد وعشرين يحتاج الى براعة أطراف كثيرة في التنسيق بين أنشطة مختلف الأطراف على جانب العمالة وأيضاً على جانب أصحاب الأعمال وعلى الموازنة بين احتياجات أصحاب المصالح المختلفين والحكومات والمشرعين. ان التطورات الأخيرة في التجارة العالمية من شأنها أن تؤدي الى موجة جديدة من تخفيف القواعد والإجراءات وإصلاح الاقتصاديات المحلية. أن الطلب على رؤوس أموال الأعمال التي يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. وبتعبير مباشر نقول أن هؤلاء الذين يسعون الى تعبئة الموارد المالية سيحتاجون الى إيجاد توافق بين أسلوبهم المحلي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين معايير المحاسبة العامة الأمريكية وهي المعايير المعمول بها في إعداد التقارير في أسواق راس المال الرئيسية في العالم.

إن لمصطلح "العولمة" صلة بكل ما هو عالمي، ومعناه تسهيل حركة الناس من حيث نقل المعلومات والسلع وجعل كل شيء عاماً بحيث يشمل العالم في مجال السياسة والمال والثقافة والفكر. والعولمة قد تعني تدويل الاقتصاد والسياسة والمجتمع من خلال إقرار الليبرالية وفرض الديمقراطية والسلوكيات الفردية: وعليه فالعولمة تفيد نقل العالم إلى وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة، وذلك بخلق "سوق استهلاكية عالمية واحدة توفر المنتج نفسه في كل مكان بأسعار متقاربة وبالتالي توحيد أذواق وعادات جميع البشر وإشاعة نمط عيش موحد على نطاق عالمي". ونقرأ في معجم ويسترنز: "إن العولمة تعني إكساب الشيء طابع العالمية وخاصة جعل نطاقه وتطبيقه عالمياً"،

بتعبير آخر جعل الشيء في مستوى عالمي؛ أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة". ويرى البعض أن العولمة تعني النزعة السوقية الكونية وظهور السوق الاقتصادي بوصفه بداية الموقف ومنتهاه. وبذلك فهي تعبر عن السياسة الرامية إلى إلغاء القيود التي تعوق حركة السلع والأفراد والمنتجات ودمج جميع الأسواق في سوق رأسمالية واحدة مفتوحة. ويرى عبد الصبور فاضل أن العولمة "هي مجموع العمليات التي تغطي الكوكب أو التي تتسع على مستوى العالم، ومن ثم فالعولمة لها بعد مكاني لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط واقعها على كل أنحاء المعمور، وساعد في ذلك التقدم الهائل في وسائل الاتصال وقدرتها على اختراق الحدود من خلال الفضائيات التي حولت العالم إلى غرفة عالمية صغيرة بل "القرية العالمية". في حين يرى الدكتور المهدي المنجرة أن العولمة تعني الإدماج اقتصاديا وثقافيا وسياسيا بل حتى اجتماعيا. وقد تفيد العولمة النظام العالمي الجديد الذي يتميز بسقوط الأيديولوجيات ونهاية التاريخ والإنسان الأخير كما "بشر" بذلك الياباني الأصل والأمريكي الجنسية فرنسيس فوكاياما، وبذلك تتحول العولمة إلى "أيديولوجيا حديثة في زمن انهيار الأيديولوجيات ونهاية التاريخ والجغرافيا والإفلاس العام لكل الأنشطة التاريخية وتجارب الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقي والانتماء القومي والتبعية والإمبريالية والشيوعية والفاشية والأصولية والوحدة والتضحية والقتال، ويرى أحد علماء السياسة الأمريكيان وهو روزاناوا أن العولمة تقيم علاقات بين مستويات متعددة للتحليل الاقتصادي والثقافي والسياسي والأيديولوجي، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل إضافة إلى تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول. أما يحيى اليحيوي في دراسته الجادة "العولمة الموعودة" فعرف العولمة بأنها "مجموع العوامل التي تجعل عددا متزايدا من السلع والخدمات يصمم ويطور وينتج ويوزع ويستهلك ويستصلح ويقيم وفق منطق عالمي دون أن يكون للبلد الذي تمر فيه هذه العمليات من قيمة كبرى تذكر، ويضيف أن العولمة تعني الضحك على ذقون العالم الثالث ما دامت هذه الدول محكومة عليها بالخضوع للنظام العالمي الجديد الذي يكرس الهيمنة والتبعية، وما دام الاقتصاد العالمي محكومة من طرف ثلاث مؤسسات دولية كبرى وهي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وهي كلها قنوات أرهقت كاهل العالم الثالث بمديونية ثقيلة وجعلته خاضعا للشمال ولمؤسساته وخاصة الهيمنة الأمريكية إلى درجة أن العولمة قد تعني "أمركة العالم".

All Rights Reserved © [Arab British Academy for Higher Education](http://www.abahe.co.uk)